تحقيق القيمة القوية والنمو عبر مراحل الدورة الاقتصادية

مزايا تنافسية رائدة على مستوى القطاع

القدرة على اقتناص فرص النمو

مستويات مرتفعة من المرونة والموثوقية
- طاقة إنتاجية قصوى مستدامة بالغة 12 مليون برميل في اليوم

تكلفة إنتاج هي الأقل لكل برميل
- 11.5 دولار أمريكي لكل برميل مكافئ نفطي (2025): أقل من متوسط شركات النفط العالمية بنسبة 57%[1]

التمتع بالمرونة

مكانة رائدة على المدى البعيد

أقل كثافة انبعاثات كربونية في قطاع التنقيب والإنتاج
- 10 كغم من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل برميل مكافئ نفطي (2025): أقل من متوسط شركات النفط العالمية بنحو 55%[1]

مسار نمو استثنائي يحقق أقصى العوائد

إمكانية اقتناص فرص نمو جاذبة
- طاقة إنتاج نفط خام متاحة بسهولة بتكلفة منخفضة

زيادة طاقة إنتاج غاز البيع إلى نحو 80%[3]
- عام 2030: زيادة قدرها 1.3 مليون برميل مكافئ نفطي في اليوم (نحو 17 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم)، بالإضافة إلى أكثر من 1 مليون برميل مكافئ في اليوم من السوائل المصاحبة

سيحقق قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق عوائد أقوى
- طاقة التحويل على المدى البعيد: تحويل نحو 4 ملايين برميل في اليوم من السوائل إلى كيميائيات
- الاستفادة من أوجه التعاون والتحول

زيادة في التدفقات النقدية التشغيلية

+10 إلى 11 مليار دولار أمريكي لكل مليون برميل في اليوم[2]

+12 إلى 15 مليار دولار أمريكي[3]
في عام 2030

+8 إلى 10 مليار دولار أمريكي[4]
في عام 2030

قوة مالية لا تضاهى يعززها الانضباط الرأسمالي

مستويات رائدة في القطاع من العوائد والتدفقات النقدية الحرة
- صافي الدخل المعدل في النصف الأول من عام 2026: 67.2 مليار دولار أمريكي، بلغت نسبة العائد على متوسط رأس المال المستثمر 22.1% ، وهو الأعلى بين الشركات النظيرة
- التدفقات النقدية الحرة في النصف الأول من عام 2026 (باستثناء تحركات رأس المال العامل): 60.3 مليار دولار أمريكي

أقل نسبة مديونية بين الشركات النظيرة
- نسبة المديونية في النصف الأول من عام 2026: 6.2%، وهي الأدنى بين الشركات النظيرة[1]

نهج استثماري متميز وطويل الأجل
- المستوى الاسترشادي للاستثمار في عام 2026: 50-55 مليار دولار أمريكي[5]، ومن المتوقع أن يبلغ الإنفاق الرأسمالي على الفرص الحالية ذروته[6] في عام 2026
- الاستثمارات الرأسمالية[5] في النصف الأول من عام 2026 بلغت 25.1 مليار دولار أمريكي

توزيعات عالمية المستوى للمساهمين، وسجل حافل

توزيعات للمساهمين هي الأكثر موثوقية عبر كافة مراحل الدورات الاقتصادية[7]
- متوسط التوزيعات السنوية منذ الطرح العام الأولي: نحو 70% من التدفقات النقدية التشغيلية

توزيعات أرباح أساسية مستدامة ومتزايدة، توزيعات أرباح مرتبطة بالأداء من أجل مشاركة الزيادة مع المساهمين
- توزيعات الأرباح الأساسية في الربع الثاني من عام 2026: 21.9 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 3.5% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وزيادة قدرها 17% خلال السنوات الأربع الماضية
- توزيعات أرباح مرتبطة بالأداء من أجل مشاركة الزيادة مع المساهمين: 50% إلى 70% من فائض التدفقات النقدية الحرة[8]

برنامج إعادة شراء الأسهم
- 2 إلى 3 مليار دولار أمريكي على مدى 18 شهرًا ابتداءً من شهر مارس 2026
- يعكس الثقة في استراتيجيتنا الهادفة إلى تحقيق النمو وتعزيز القيمة على المدى البعيد

1. مقارنة مع شركات النفط العالمية: بريتيش بتروليوم، وشيفرون، وإكسون موبيل، وشل، وتوتال إنرجيز؛ وتشمل تكلفة البرميل تكاليف الإنتاج اللاحقة لأعمال الحفر، مضافًا إليها النفقات الرأسمالية. ويستند متوسط تكاليف الإنتاج اللاحقة لأعمال الحفر وكثافة الكربون الناتج عن التنقيب والإنتاج في شركات النفط العالمية على أحدث إفصاحاتها
2. التدفقات النقدية التشغيلية السنوية البالغة 10 إلى 11 مليار دولار لكل مليون برميل في اليوم هي الزيادة المتوقعة في التدفقات النقدية التشغيلية استنادًا إلى القاعدة العامة في أرامكو السعودية ومتوسط سعر خام برنت منذ بداية عام 2025 وحتى تاريخه؛ وتُعد هذه التوقعات استرشادية، وقد تتغير بمرور الوقت وقد لا تكون دقيقة
3. زيادة طاقة إنتاج غاز البيع مقارنة مع إنتاج غاز البيع في عام 2021 وبما يشمل المشاريع في مرحلة ما قبل قرار الاستثمار النهائي التي لم يفصح عنها بعد. وتكون الزيادة في التدفقات النقدية التشغيلية رهنًا بالطلب المستقبلي على غاز البيع وأسعار السوائل
4. استنادًا إلى متوسط الهوامش الربحية السابقة لأعمال التكرير والكيميائيات على مدى 5 سنوات، يتوقع تحقيق زيادة من برامج التحول وأوجه التعاون مع سابك
5. يُستثنى من هذه القيمة الاسترشادية تمويل مشاريع
6. استثمارات إضافية رهنًا بفرص تعزيز القيمة
7. مقارنة مع 5 شركات نفط عالمية. تشمل توزيعات أرباح أرامكو السعودية توزيعات أرباح أساسية وتوزيعات أرباح مرتبطة بالأداء، بينما تشمل توزيعات شركات النفط العالمية توزيعات أرباح وإعادة شراء أسهم
8. ستستهدف نسبة تتراوح بين 50-70% من فائض التدفقات النقدية الحرة (التدفقات النقدية الحرة السنوية، مخصومًا منها توزيعات الأرباح الأساسية والمبالغ الأخرى بما في ذلك الاستثمارات الخارجية)